مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
المجلد 5 / العـدد:2(2020)، ص 71– 83

موقف الجزائر من الأزمة السياسية الليبية المستجدة: قراءة نقدية بين الثبات على المبادئ ومسايرة مقتضيات الأحداث

Algerian diplomatic behavior towards the worsening Libyan crisis

نهاري عبد القادر [1]، كلية العلاقات الدولية، جامعة لوهافر نورموندي، kader.nehari88@gmail.com
بن شرّاد محمد أمين [2] ، جامعة باتنة1، mohamedamine.bencharad@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2020-07-23 تاريخ القبول: 2020-11-01 تاريخ النشر 2020-12-31

ملخص: يسعى هذا المقال العلمي إلى تقديم قراءة علمية ونقدية متعمقة حول السلوك الدبلوماسي الجزائري المستجِد نحو الأزمة الليبية المتفاقمة بين حكومة طرابلس واللواء المتقاعد خليفة حفتر، وداعميهما من القوى الإقليمية المحيطة بليبيا، خاصة مع طرح مقترح إرسال الجيش الجزائري خرج حدوده للتداول.

وبتحليلٍ منهجي للمعطيات المرتبطة بالنشاط الدبلوماسي للجزائر من خلال التصريحات والإحصاءات الموثقة، توصل الباحثان إلى عدة نتائج، لعل أهمها أنَّ الجزائر الرسمية اليوم تسعى لتغليب الحلول السياسية وتكثيف الجهود الدبلوماسية بديلاً عن الحلول العسكرية والمقاربات الأمنية، مع محاولاتٍ علنيةٍ الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف بما في ذلك القوى الدولية التي تسعى إلى التدخل في ليبيا سواءً بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وأنّ مقترح إرسال قوى عسكرية جزائرية خارج حدودها وبموافقة أممية هو سلوكٌ استباقي ضد مشكلات عسكرية مستقبلية ولا يرتبط حصرا بأزمة ليبيا.

كلمات مفتاحية: الأزمة الليبية، الجيش الشعبي الوطني، الديبلوماسية الجزائرية. الجغرافيا السياسية.

Abstract: This scientific article seeks to provide an in-depth scientific and critical reading about the new Algerian diplomatic behavior towards the worsening Libyan crisis between the Tripoli government and the retired Major General Khalifa Hifter, and their supporters from the regional powers surrounding Libya, especially with a proposal to send the Algerian army out of its borders for circulation. With a systematic analysis of the data related to the diplomatic activity of Algeria through documented statements and statistics, the researchers reached several results, perhaps the most important of which is that official

Algeria today seeks to prevail over political solutions and intensify diplomatic efforts as a substitute for military solutions and security approaches, with public attempts to stand at the same distance from all parties, including In that the international powers that seek to interfere in Libya, whether directly or indirectly, and that the proposal to send Algerian military forces outside their borders and with international approval is a preemptive behavior against future military problems and is not related exclusively to the Libyan crisis.

Keywords: Libyan crisis; Algerian diplomacy; the National People's Army.

1. مقدمة:

منذ منتصف العام 2019، زادت حدة الصراع في دولة ليبيا المجاورة لتبلغ أوّجها مع بدء سنة 2020 حين مالت الأحداث على الأرض إلى التعقّد مثلما لم يسبق أن حدث منذ سقوط نظام القذافي سنة 2011، خاصةً وأن التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي بات ظاهرا للعيان، فدولة تركيا من جهة تسعى لأن تفرض نفسها في شرق المتوسط انطلاقا من وضع قاعدة لها في ليبيا، مستعينةً في ذلك بنفوذها القوي على حكومة السراج، في حين تقف مصر وحلفائها في المقابل مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر داعمين إياه مالياً وعسكريا، ولعل التصريحات التي حملها بيان مجلس النواب الليبي المنعقد بتاريخ الرابع عشر من جويلية المنصرم والتي وصف فيها التدخل التركي "بالاحتلال" من خلال بيانٍ حادٍ جاء فيه أن ليبيا تتعرض لانتهاك لسيادتها من قبل تركيا بمباركة ميليشيات تسيطر على غرب البلاد، في حين سارع نفس ابرلمان إلى الترحيب بالموقف المصري ودعوة النظام المصري للتدخل العسكري حفاظا على الأمن الذي تهدده تركيا، وهو الدعوة تعكس مدى الوضع المتردي الذي آلت إليه الأوضاع في ليبيا وشدة الصراع فيها.

على النقيض من الموقفين التركي والمصري، تقف الجزائر على المسافة نفسها اتجاه الأطراف المتنازعة داخل ليبيا، فمنذ بداية الأزمة انتهجت الجزائر سياسة عدم التدخل في الشأن الليبي وأكدت علناً على أن الشعب الليبي هو الوحيد المخول له تقرير مصيره وهو الموقف الذي لم تغير الجزائر سياستها اتجاهه، غير أن ما حملته المقترحات التي جاءت في مسودة الدستور التي كشفت عنها رئاسة الجمهورية في شهر أفريل الماضي وتم طرحها للنقاش أثارت جدلا كبيرا وحملت تلميحات يُنظر إليها على أنها إشارة من الحكومة الجزائرية لتغير محتمل في موقفها، حيث –ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة– تمّ اقتراح مادة تفتح المجال أمام مشاركة الجيش في عمليات خارج حدوده الدولية، إذ تشير المادة 29 من الدستور الحالي للجزائر على

"أن الجزائر تمتنع عن اللجوء إلى الحرب لعدم المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية" في حين حملت المسودة فقرة جديدة تنص على "أنه يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة والإتحاد الافريقي والجامعة العربية وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها أن تشترك في عمليات حفظ السلام في الخارج".

تأتي هذه المتغيرات المستمرة فيما يخص موقف الجزائر من الأزمة الليبية تماشيا مع تطور الأحداث الداخلية خاصة منذ سعي خليفة حفتر السيطرة على التراب الليبي منذ أفريل 2019 ورفضه أي تسوية مع الحكومة المركزية في العاصمة طرابلس والمعترف بها دوليا، خالقا بذلك انفلاتاً أمنياً أثقل كاهل الجارة الجزائر التي تجمعها بها حدود تصل إلى 600 كلم، ما دفع الجزائر إلى التفكير بشكل جدي في تغيير سياستها الخارجية.

وفي هذا المقال العلمي، يسعى الباحثان إلى تقديم قراءة نقدية في التحول في الخطاب الرسمي الجزائري، طراحين في هذا الصدد الإشكالية التالية: **هل تعتبر التعديلات الدستورية الجزائرية المقترحة محور تغير في موقف الجزائر اتجاه الأزمة الليبية؟ وهل هي تغيرات جذرية تمس محددات السياسة الخارجية الجزائرية أم أن الأزمة في ليبيا تشكل الاستثناء؟**

الهدف من البحث: يسعى هذا البحث إلى تفكيك وفهم آليات تشكل السلوك الديبلوماسي جزائري المستجد نحو الأزمة الليبية والصراع الداخلي والخارجي على ليبيا، ومحاولة فهم أسباب الموقف الجزائري الرسمي ومدى ارتباط هذا الموقف مع مقترح إرسال قوى عسكرية جزائرية خارج حدودها.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع نفسه، بالإضافة إلى كونه يمثل إضافة علمية قيمة وحديثة تماما حول الأزمة الليبية المتفاقمة والموقف الجزائري الرسمي منها.

منهج البحث: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في تناولهما لموقف الجزائر المعلن من الأزمة الليبية المتفاقمة، والصراع الداخلي فيها، ودخول أطراف اقليمية حيوية على الخط، خاصة مع طرح مقترح إرسال قوات من الجيش الشعبي الوطني الجزائري في مهمات عسكرية خارج حدود الجزائر وتحت غطاء أممي للتداول في الإعلام وداخل البرلمان.

المحور الأول: محددات السياسة الخارجية والعقيدة الأمنية للجزائر

1.2 السياسة الخارجية للجزائر – مقاربة تاريخية:

إذا كانت العقيدة السياسة الخارجية للجزائر قد تشكلت تبعا للسياقات التاريخية وتراكمات تجربتها السياسية في النضال المستمر ضد الاستعمار الفرنسي والذي عمّر قرناً ونيفاً من الزمن، ثم نضج أكثر خلال المرحلة التي شهدت انطلاق النضال السياسي تحت لواء "الحركة الوطنية" والتي أخذت في وقت لاحق أبعادا دولية كبيرة، إذ بنت الجزائر موقفها اتجاه القضايا الدولية من جوهر معاناتها من السياسات الكولونيالية، والذي على أساسه اعتمدت مبدأ "احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها" في سياستها الخارجية ودعم كل أشكال حركات التحرر في العالم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو الأمر الذي برز في مواقف الجزائر الدولية منذ استقلالها عام 1962، حتى أنها أنشأت جهازا خاصا مكلفا بالعلاقات مع الحركات التحررية منذ العام 1964، وعمدت إلى دعم هذه الحركات ماديا ولوجيستيا وسياسيا وفتحت أراضيها لتدريب وتأهيل مجنديها[1].

وإذا كان يحسب على الجزائر أنها أدارت ظهرها للعديد من حركات التحرر او الانفصال كتلك التي كانت في إيريتريا، إلاّ أن اجزائر ردت بكونها ترتكز في بناء مواقفها الدولية على احترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري وهي النقطة التي تبدي فيها الجزائر حزماً عالياً.

اعتمادا على هذه المحددات، برزت الجزائر خلال الستينات والسبعينات كإحدى الفواعل الدولية في رسم السياسات العالمية من خلال دعمها لحركات التحرر في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا من أهمها قضية جنوب افريقيا والقضيتين الفلسطينية والصحراوية ما جعل منها قبلة لحركات التحرر وهو ما وضعها في موقف الصدام مع سياسات القوى الغربية بالخصوص الفرنسية والأمريكية، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل وطالبت باحترام سيادة الدول في تسيير وحماية ثرواتها وقد تجلى من خلال إعلانها عن تأميم المحروقات ومطالبتها بتغيير بنية النظام الدولي الذي بني في مرحلة سيطرت عليها السياسة الكولونيالية[2].

على الرغم من أن الديبلوماسية الجزائرية قد تراجعت خلال فترة الثمانينات والتسعينات بسبب الأزمة الداخلية التي أضرت بها وأتبعها انخفاض كبير في أسعار النفط غير أن هذا لم يثن الجزائر من أن تغير مبادئها في السياسة الخارجية، فمع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 1999 استأنفت الجزائر نشاطها الديبلوماسي الخارجي ثابتة على نفس المبادئ ويتضح ذلك من خلال تأكيدها خلال فترة بوتفليقة على دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واعتبار القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار كما برز

موقف الجزائر بوضوح في الأزمة العراقية عام 2003 حيث اعتبرت التواجد الأمريكي انتهاكا لسيادة العراق وكذلك الامر في موقفها تجاه الأزمة السورية خلال الفترة 2011-2019 [3].

هذه المحددات وخلال عقود من الزمن جعلت الجزائر تحظى بسمعة جيدة في الساحة الدولية وتكسب ثقة العديد من الفواعل الدولية ليس فقط لكونها تمتلك هذه المواقف بل ولأنها أثرت بإيجابية تامة في حل العديد من النزاعات الدولية، فقد كانت الطرف الهام الذي ساهم في تحرير الأسرى الأمريكيين في ايران وكانت طرفا في إيجاد تسوية للنزاع العراقي الإيراني ولعبت دورا في وقف النزاع بين اثيوبيا والصومال، وعلى المستوى العربي والمغاربي فقد كانت الجزائر طرفا مهما في تسوية النزاع بين ليبيا ومصر ووقف الخلاف بين تونس وليبيا الامر الذي اكسبها هيبة واستقرارا في تعاملها مع السياسات الدولية.

2.2 المحددات الجيوبوليتيكية للسياسة الخارجية الجزائرية حسب مقاربة إيف لاكوست

عام 1972 طرح الباحث الفرنسي "ايف لاكوست" « Yves LACOST » أحد زعماء المدرسة الفرنكوفونية في تحليل العلاقات الدولية في مقال علمي له فكرة مفادها أن "علم الجغرافيا" ليس علما وصفيا لرقعة جغرافية وفقط بقدر ما هو علمٌ من شأنه ان يحدد "موازين القوى" [4]، وقد شكل مفهومه هذا نقطة منعرج هامة في العلوم السياسية، ووضعه في مصاف مؤسس ما يعرف اليوم "بالجيوسياسة" أو Géopolitique، وقد اعتبر إيف لاكوست في كتابه المرجعي "الجغرافيا السياسية للمتوسط" أنّ أمن الدولة الوطنية لا تحدده الأبعاد الإيديولوجية أو الحضارية العرقية أو الدينية واللغوية بقدر ما يحدده أمن إقليمها الجغرافي" [5]، وكان نتيجة لذلك أن برز مفهوم "الأمن الإقليمي" أو la sécurité régionale et territoriale وانتشر بشكل واسع، وظهرت معه مفاهيم رديفة، كالجهوية والتكتلات الاقتصادية والسياسية، Régionalisation et Régionalisme وغيرها العديد، مؤسساً بذلك لفكرة التكتلات والاتحادات، وداعما كبيرا لتوجهات بلده لتبني هذا المنهج باعتباره مستشارا لها، وهو ما يفسر بشكل ما كيف أن فرنسا كانت دائماً داعية دوما لتعزيز كتلة الاتحاد الأوروبي.

وتأثرا بالمدرسة الفرنسية، فقد ساد هذا المفهوم في أوساط القارة الآسيوية بداية من ثمانينات القرن الماضي، فبرزت تكتلات جهوية عدة، من أهمها: اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN ، ومنطقة التجارة الاسيوية الحرة PFTA، وكذا اتحاد دول شرق آسيا، ودول شمال آسيا، كما ظهرت اتفاقية

شنغهاي OCS لآسيا الوسطى والتي تحولت لاحقاً إلى منظمة واسعة الأعضاء، بل وظهرت اتحادات بين الاتحادات نفسها، واتحاديات أخرى بين القارات كالاتفاقية الآسيوية الأوروبية للتعاون والتجارة.

لقد غيّر مفهوم لاكوست للجيوبوليتيك مسار العالم السياسي، وساهم في تغيير التوازنات السياسية في العالم، وبات الاتحاد او التكتل (باعتباره فكرة تنم عن دور الإقليم في ضمان الأمن) لاعبا هاما في صنع القرار السياسي للدول، وتأمين أمنها ومناطق نفوذها.

أما على المستوى الاقليمي الحيط بالجزائر، وبناءً على بعديهما العربي والإسلامي، فإن مساري الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى حد اليوم أثبتا فشلهما في ضمان أمن واستقرار وتنمية دولها الأعضاء (ومن بينها الجزائر)، ومردّ ذلك تقاطع مصالح الدول المنتمية لها وتباينها، والتي تتوزع على مناطق جغرافية مختلفة، لذلك، بالنسبة للجزائر حاليا وبحسب مفهوم "لاكوست للجيوبوليتيك" فإن هناك ثلاثة نقاط اساسية على الجزائر ومحيطها أن يهتم بها لضمان تموقع حقيقي في الخارطة العالمية:

1)المنطقة المغاربية وشمال افريقيا

2) منطقة الساحل الافريقي

3)وأخيرا البعد المتوسطي.

تبعا لهذا، فإن للموقع الجغرافي دورا هاما في صناعة وتحديد السياسة الخارجية للبلد وفي تحديد أدواره السياسية، كما أن له وقعا خاصا في تحديد نوع التهديدات التي تمس كيان الدولة وتواجها، وبالنسبة للجزائر، فهي بلد مطل على واجهة بحرية مهمة في البحر الأبيض المتوسط وتمتد مساحتها جنوبا لتتاخم منطقة الساحل، وتعتبر اليوم بعد انقسام السودان أكبر بلد أفريقي وعربي من ناحية المساحة، ما يجعلها عرضة للتوترات الأمنية الكبرى، وقد ظهر ذلك جليا حين تأثرت بقوة بارهاصات أحداث مالي، ولا تزال تتأثر بشكل كبير بتداعيات الانفلات الأمني في ليبيا (التي هي موضوع بحثنا هذا)، مع التنويه إلى كون هذه الخصائص الجغرافية أصبحت تشكل تهديدات أمنية كبرى بدل أن تكون عاملا مساعدا، ويظهر ذلك في كون التضاريس الصعبة التي تميز شمال البلاد والتي كانت مرتعا للجماعات المسلحة خلال العشرية السوداء والحدود الكبيرة جنوبا والممتدة على منطقة صحراوية صعبة الخصائص يدعل التحكم فيها ومراقبتها أمراً معقدا، فأصبحت ممرا لحركات الهجرة غير الشرعية وعمليات تهريب السلاح ضف إلى ذلك استمرار التوتر بينها وبين المغرب ما يعطل التنسيق في مراقبة الحدود بين البلدين وكل هذا، يحتم على الجزائر أن تعمل لتكون قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة على الأقل لضمان أمنها وسيادتها على ترابها[6].

3. الموقف الجزائري من الأزمة الليبية:

1.3 الجهود الديبلوماسية الجزائرية ورد الفعل الليبي نحوها:

منذ بداية الأزمة عام 2011 وقفت الجزائر موقف الثابت والواضح في سياستها الخارجية ودعت الأطراف الدولية الى عدم التدخل في الشأن الداخلي لليبيا، ومع زيادة توتر الأوضاع بين الأطراف المتصارعة في ليبيا وتكريس الدولة الرخوة [7]، عادت الأصوات الدولية الداعية إلى استئناف الحوار بين هذه الأطراف معززين بذلك الموقف الجزائري، الأمر الذي خوّل الجزائر لأن تكون الفاعل او الطرف المهم فيه، ما جعلها أرضية لعمليات الحوار والتوافق، حيث ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية أن الرئيس الجزائري منذ بداية السنة الحالية قد استقبل سفراء كل من الولايات المتحدة وألمانيا للتطرق للأزمة الليبية، كما عقد لقاءات مع رؤساء دول الجوار الليبي بالخصوص مصر وتونس في محاولة لإيجاد تسوية تنهي هذه الأزمة .

في سياق هذه الأحداث، صرّح الرئيس التونسي قيس سعيد أن التنسيق بين بلده تونس والجزائر يسير في نحور جيد وعلى أعلى المستويات وذلك بهدف إيجاد موقف مشترك تجاه القضية ودعا إلى بناء موقف مغاربي مشترك لحماية ليبيا من التدخلات الأجنبية التي قد تفضي إلى تقسيمها وجعلها في محل أطماع جهات دولية اخرى، خاصة مع تفاقم اشكالية تدفق السلاح والهجرة غير الشرعية والجهاديين المرتزقة واللاجئين، وهي مشكلات امنية تؤوق جوار ليبيا، وخاصة تونس والجزائر [8].

في شهر فيفري من هذه السنة، أعلن وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم عن مبادرة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لإنهاء الصراع في ليبيا من خلال دعوة كل الأطراف الى الجلوس في طاولة الحوار بعيدا عن أي تدخلات أجنبية مؤكدا على أن للجزائر موقفًا واضحاً في رفض تقسيم ليبيا وجعلها بؤرة توتر واقتتال، وقد جاءت هذه المبادرة بالتزامن مع زيارة بوقادوم إلى ليبيا ولقائه بخليفة حفتر وبأعيان وشيوخ القبائل الكبرى بالبلد، وهو ما أكده خليفة حفتر حينما عبر عن ارتياحه للدور الجزائري في ليبيا، كما صرّح في المقابل وزير الخارجية في حكومة طبرق عبد الهادي الحويج بترحيبه بالدور الجزائري واعتبرها دولة محورية وهامة في الملف الليبي، وعلى الرغم من كون خليفة حفتر قد هدد في فترات سابقة بنقل الحرب إلى الأراضي الجزائرية غير أن الجزائر ظلت متمسكة بالحل السلمي وتجنب كل ما يؤدي إلى الصراع وتفاقم الأزمة ، وقد بدا واضحا ذلك مؤخرا بعد استقبالها في جوان 2020 لكل من فايز السراج رئيس حكومة

الوفاق الليبية بعد أسبوع فقط من زيارة عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي بطبرق مجددة لكل منهما التمسك بالحوار والحل السلمي وهي المؤشرات التي توضح جيدا مدى نجاح الجزائر في الوقوف على المسافة نفسها تجاه الأطراف المتنازعة في ليبيا ومكانتها الهامة في حلحلة القضية .

تستند الجزائر في تمسكها بالتسوية السلمية بعيدا عن الحل العسكري فيما يخص الأحداث والنزاعات داخل ليبيا إلى تجربتها التاريخية، فالجزائر عانت خلال التسعينات من أزمة صراع داخلية حادة انتهت ببروز الإرهاب فشلت فيها كل السياسات الخشنة التي حملت طابع المواجهة العسكرية المباشرة مع الجماعات الإرهابية بداية الأزمة في حين أدت المقاربات الأمنية السلمية التي تعتمد على أسلوب الحوار الى تهدئة الأوضاع بدء بمبادرة قانون الرحمة الذي أطلقه الرئيس اليامين زروال عام 1995 وانتهى بقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية مع مجيء عبد العزيز بوتفليقة والتي أدت نسبيا وبشكل واضح الى استقرار الأوضاع بداية الألفينات، هذه التجربة المهمة في تاريخ الجزائر يجعلها تصر على أنها الحل الانجع لمسار الأحداث في ليبيا ولإخراجها من مستنقع الحرب الأهلية وتفادي شبح التقسيم وهو الأمر الذي شدد عليه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون خلال لقائه بعقيلة صالح الشهر الماضي إذ أكد له على ضرورة اتباع الحل السلمي واستعمال لغة الحوار بين الأطراف الليبية بعيدا عن أي تدخلات عسكرية وصراعات مسلحة خشنة لتفادي استمرار الأزمة وخطر تقسيم ليبيا [9].

وعلى الرغم من كون مصر الحليف العربي التاريخي للجزائر والتي يعود تاريخ العلاقات بينهما الى فترة الثورة الجزائرية ولطالما كان التنسيق بين البلدين يجري على أعلى مستوى، إلا أن الجزائر لم تعط أي أهمية للمبادرة المصرية التي أعلن عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي والتي اعتبرها العديد تجاهلا من الجزائر لمصر لأنها تتدخل مباشرة في الشأن الداخلي الليبي وهي المبادرة التي دعمتها روسيا التي بدورها تعتبر أكبر حليف تاريخي للجزائر غير أن كل هذه التداخلات لم تثن الجزائر على التراجع عن موقفها ومبدئها الأساسي في سياستها الخارجية تجاه ليبيا وفضلت التموقع رفقة تونس والمغرب في موقف موحد محايد تجاه الأطراف.

2.3 عن ملامح التغير في الموقف الجزائري:

تلقي الأزمة الليبية بثقل كبير على الجزائر واقتصادها من خلال توتر كامل للحدود يجبر الجزائر في كل مرة على مضاعفة ميزانياتها العسكرية كما تضعها في ضغط سياسي كبير من خلال لعبها على وتر الهاجس الأمني الذي بات يترصد الجزائر، ففي كل مرة ينعقد المجلس الأعلى للأمن الا ويأخذ الملف الليبي

الحصة الأكبر من النقاش داخله، ففي جلسته بداية السنة مع مجيء الرئيس الجديد عبد المجيد تبون تطرق المجلس، تبعا لما نص عليه البيان الصادر عنه، الى ضرورة اتخاذ التدابير لحماية الحدود والاقليم وكذا إعادة تفعيل وتنشيط دور الجزائر على الصعيد الدولي خاصة فيما يتعلق بالملف الليبي والمالي وبصفة عامة في منطقة الساحل الإفريقي وافريقيا .

لم يسبق للجيش الجزائري وأن تدخل خارج حدوده من غير مشاركته في حربي 67 و 73 والتي كان يهدف من ورائها إلى دعم الدول العربية الشقيقة في حربها على العدوان الإسرائيلي مع بعض المشاركات المحتشمة في فض النزاعات تحت غطاء الأمم المتحدة لحفظ السلام من أبرزها البعثة الأممية الى أنغولا وهاييتي غير أن الأمر الذي لم تحجبه الجزائر يوما هو فتح مدارسها ومعاهدها العسكريّة أمام تدريب وتأهيل رجال الأمن من مختلف الدول التي تحتاج الى ذلك في إطار مد أواصر التعاون الدولي، وهو الذي بادرت به لليبيا حيث عرضت الجزائر منذ بداية الأزمة الليبية تدريب مختلف أعوان الأمن والجيش على حماية الحدود وضبط الأمن الداخلي عوض التدخل العسكري المباشر إذ صرّح مندوب ليبيا في الأمم المتحدة "إبراهيم الدباشي" أن السلطات الجزائرية وافقت على تدريب القوات المسلحة والذي يستدعي إعادة بناء الجيش الليبي وتكوينيه . هذه التكوينات التي تتيحها الجزائر للقوات المسلحة الليبية جاءت نتيجة اتفاقيات أمنية عديدة تم ابرامها بين البلدين بعضها يعود الى سنوات حكم القذافي وبعضها الآخر فرضته طبيعة التغيرات خلال فترة ما بعد القذافي، وهي اتفاقيات أمنية لا تنحصر في إمكانية تكوين الأجهزة الأمنية وفقط بل وتحمل في بعضها اتفاقيات التعاون العسكري لمواجهة العدوان المشترك كتلك المتفق عليها سنة 2001 في إطار ما يعرف بمكافحة الإرهاب .

الارهاصات الأولى التي تعطي تصورا حول إمكانية تغير موقف الجزائر بخصوص التدخل العسكري لم تأت مع اعلان مسودة الدستور وفقط بل كانت منذ بداية السنة مع دعوة الطرف الليبي الجزائر إلى ضرورة تفعيل هذه الاتفاقيات الأمنية التي تقضي بالتعاون العسكري المشترك لمواجهة العدوان حيث صرّح "محمد قنونو" المتحدث باسم الجيش الليبي في حكومة الوفاق قائلا أن ليبيا تسعى إلى مزيد من التعاون مع دولة الجزائر وأن رئيس الحكومة فايز السراج دعا الجزائر إلى تفعيل اتفاقيات التعاون الأمني بين البلدين لصد العدوان الذي تتعرض له العاصمة طرابلس من قبل الجنرال حفتر وداعميه في إشارة منه إلى مصر

وحلفائها . أعقب هذه المطالب الليبية إعلان الجزائر عن مشروعها في تعديل الدستور الحالي والذي يقضي أهم البنود فيه بإمكانية الجيش الوطني الشعبي بقيام عمليات خارج حدوده الدولية، وإن كان من ناحية أخرى الدستور الحالي لا يقف حائلا حرفيا نحو تدخل الجيش خارج الحدود إنما للأمر علاقة بتقليد سياسي دأبت عليه الجزائر منذ استقلالها تتداخل فيه جملة من التركيبات الهوياتية بمدركات التهديدات الأمنية الخارجية لدى صانع القرار الجزائري وبالتالي فالتعديل الدستوري لا يشكل متغيرا فعليا إنما للأمر خبايا أخرى تخفيها تغيرات واقعية خارج سياق تعديل الدستور .

وفقا للتصور الجزائري، يعتبر الانفلات الأمني في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي هاجسا من شأنه أن يؤثر سلبا على الجزائر خاصة وأنه يساهم في استمرار العمليات الارهابية وتقوية شبكات التهريب وخلايا الإرهاب، وبذلك لا يعتبر الصراع الليبي مشكلا بالنسبة للجزائر باعتباره شأنا داخليا لكن ما يقلقها هو التخوف من أن يؤدي هذا الصراع إلى انهيار تام للدولة الليبية وما سيخلفه من تبعات في المنطقة وهو ذاته التخوف الذي كان يراودها في المسألة المالية وبذلك تصبح الجزائر معنية بالامر كليا ولا يمكن لها أن تبقى على الهامش مما يحدث في ليبيا، وهو الأمر الذي يؤكده الباحث في الشأن السياسي سنوسي إسماعيل حيث يرى أنه من الصعب أن تتخذ الجزائر موقفا حياديا مما يحدث في ليبيا خاصة بعد أن تجاوزت الدول الإقليمية كل الأسس الجيوسياسية بدعمها انتقال الصراع إلى الجهة الغربية المتاخمة للحدود الجزائرية والتي تعتبر بدورها منطقة حيوية بالنسبة للجزائر وتتمركز فيها كل الاستثمارات البترولية الكبرى لشركة سوناطراك .

تولي الجزائر أهمية بالغة في سياستها الخارجية لموازين القوى وتسعى دائما إلى خلق منافذ لها في ظل تغير هذه الموازين ولذلك لطالما كانت حريصة على عدم تواجد قواعد عسكرية أجنبية ليس فقط على أراضيها بل وحتى في إقليمها ودول الجوار كتونس، ليبيا، النيجر ومنطقة الساحل الإفريقي ، وبذلك تشكل الأزمة الليبية في طبيعة تغيراتها الأخيرة مصدر قلق لأن تتحول أراضيها إلى قواعد عسكرية لأطراف دولية متعددة من شأنه أن يخل بموازين القوى بالمنطقة، وقد برز ذلك بوضوح في الكلمة الذي صرّح بها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في وصفه للقوى المتصارعة في ليبيا حيث قال أن الأطراف الدولية المتصارعة في ليبيا هي نفسها الأطراف التي تصارعت في سوريا سابقا في إشارة منه إلى كل من تركيا وروسيا ودول الخليج وحلفائها ، ومن جانب آخر، ما يمنع الجزائر من الاصطفاف خلف أحد الأطراف هو تفاديها لأي خلل في العلاقات مع موازين القوى التي تتدخل في ليبيا، فوقوفها إلى جنب حكومة الوفاق بصفتها

الحكومة الشرعية سيدخلها في مواجهة قوية مع مصر حليفتها العربية التاريخية ومع روسيا حليفتها الاستراتيجية وربما حتى مع فرنسا والتي تجمعها بها اتفاقية التعاون في مالي كما أن الاصطفاف في الحلف المواجه لحكومة الوفاق قد يضعها في موقف المواجهة مع تركيا التي سعت لسنوات الى تعزيز العلاقات معها وكذلك إيطاليا التي تعتبر الشريك الأساسي للجزائر في قطاع الغاز .

من منظور مختلف تماما، قد لا يكون للتعديل الدستوري وما طرح فيه من إمكانية تحرك الجيش خارج حدوده أي علاقة بالأزمة الليبية، فالتعديل جاء بعد مسار سنة من حراك شعبي يطالب بتحول ديموقراطي بالبلد، ومما هو معروف ان المؤسسة العسكرية بالجزائر لطالما كانت في استقلالية تامة حيث تتمركز صناعة القرار فيها في قيادة الأركان وإعطاء إمكانية تحركه بعد موافقة ثلثي البرلمان المنتخب من الشعب قد يكون لها علاقة بما تحدده مطالب الحراك الشعبي والتوجه نحو مزيد من دمقرطة مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسة الجيش وهو ما ورد ذكره في مجلة الجيش بأن ما تضمنه مقترح تعديل الدستور بأن لا يسري إرسال الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود بقرار من رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة إلا بعد مواقفة ثلثي البرلمان بغرفتيه يجسد السعي لبناء الجزائر الجديدة القائمة على الاحتكام للإرادة الشعبية لأسس الديموقراطية، كما اكدت المجلة على أن الجيش سيبقى دائما ذرعا متينا وقوة ردع ضد أي تهديد قد يمس بأمن وسلامة البلاد وسيبقى وفيا لمبادئ وقيم الثورة الجزائرية

4. خاتمة:

من خلال ما تم مناقشته في هذه الورقة البحثية، لا يمكن الجزم أن هناك إرادة جزائرية للتدخل عسكريا في ليبيا، فكل المؤشرات توضح أن الجزائر واقعيا تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف بما فيها تلك القوى الدولية التي تسعى إلى التدخل في ليبيا سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، كما أن الديبلوماسية الجزائرية تسعى لغاية اللحظة إلى إيجاد حلول سياسية سلمية بعيدا عن الحل العسكري خاصة وأنه لا توجد مؤشرات حقيقية حول تهديد امني واضح للجزائر من شأنه أن يستدعي تدخل الجيش خارج الحدود وأن قضية دسترة تدخله قد تكون خطوة استباقية نحو التحضير لوضع قد يكون اشد تأزما مستقبلا يحتم على الجزائر التحرك ولن يكون بهدف محاربة طرف على آخر بقدر ما ستكون قوة لفض النزاع كما

قد يدخل الأمر في إطار دمقرطة المؤسسات ضمن تحولات ديموقراطية تشهدها البلاد منذ ما يزيد عن السنة.

6. قائمة المراجع:

المقالات العلمية

-1 برحايل أميرة: التحول الديموقراطي في ليبيا، وتداعيته على دول الجوار الاقليمي، المركب الأمني الاقليمي كمقرابة تفسيرية، مجلة دراسات وابحاث، المجلد 8ن العدد22

-2 بن لمخربش أسماء: دور لمقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الاقليمي، حالتي ليبيا ومالي، مجلة المفكر، العدد17، جوان 2018

-3 رؤوف بوسعدية: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد9، جوان 2016

-4 صايج مصطفى، الانتقال الديموقراطي في ليبيا واتعكاساته الأمنية على دول الجوار، الجزائر وتونس، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 3، فيفري 2014

5- عبد القادر عبد العالي: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار- بين مقتضيات الدور الاقليمي والتحديثات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد2، جويلية 2014

الكتب:

ايف لاكوست: الجغرافيا السياسية للمتوسط، مشروع كلمة للترجمة، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ابو ظبي، 2010

المذكرات:

العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2010

7. هوامش:

-1 رؤوف بوسعدية: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد9، جوان 2016، ص 156

2- العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2010، ص 69

3- عبد القادر عبد العالي: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار- بين مقتضيات الدور الاقليمي والتحديثات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد2، جويلية 2014، ص13

4- Yeves LACOSTE, Dictionnaire de la géopolitique,ed Flammarion, paris, 1993, 1680p.

5- ايف لاكوست: الجغرافيا السياسية للمتوسط، مشروع كلمة للترجمة، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ابو ظبي، 2010، ص62

6- عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص 15

7- بن لمخربش أسماء: دور لمقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الاقليمي، حالتي ليبيا ومالي، مجلة المفكر، العدد17، جوان 2018، ص 305

8- برحايل أميرة: التحول الديموقراطي في ليبيا، وتداعيته على دول الجوار الاقليمي، المركب الأمني الاقليمي كمقرابة تفسيرية، مجلة دراسات وابحاث، المجلد 8ن العدد22، ص 96

9- صايج مصطفى، الانتقال الديموقراطي في ليبيا واتعكاساته الأمنية على دول الجوار، الجزائر وتونس، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 3، فيفري 2014، ص 31